على ذلك فمنع المدعى المستدل عليها من غير تعرض لدليها مناقشة غير مسموعة قال المص
رفع الله درجته المبحث الثاني في شرايط الادراك اطبق العقلاء باسرهم عدا الاشاعرة
على ان الادراك مشروط بامور ثمانية لا يحصل بدونها الاول سلامة الحاسة الثاني
المقابلة او ما في حكمها كما في الاعراض والصور في المرايا فلا يبصر شيئا لا يكون مقابلا
ولا في حكم المقابل الثالث عدم القرب المفرط فان الجسم لو التصق بالعين لم يمكن
رويته الرابع عدم البعد المفرط لان البعد اذا افرط لم يمكن الروية الخامس عدم الحجاب
فان مع وجود الحجاب بين الرائي والمرئي لا يمكن الروية السادس عدم الشفافية
فان الجسم الشفاف الذي لا لون له كالهواء لا يمكن رويته السابع تعمد الرائي للادراك
الثامن وقوع الضوء عليه فان الجسم الملون لا نشاهده في الظلمة وحكموا بذلك حكما
ضروريا لا يرتابون فيه وخالفت الاشاعرة في ذلك جميع العقلاء من المتكلمين
والفلاسفة ولم يجعلوا للادراك شرطا من هذه الشرايط وهو مكابرة محضة لا يشك
فيها عاقل انتهى كلامه قال الناصب خفضه الله تعالى اقول اعلم ان شرط الشي
ما يكون وجوده موقوفا عليه ويكون خارجا عنه فمن قال شرط الروية هذه الامور ما ذا يريد
من هذا ان يراد ان الروية لا يمكن انه تتحقق عقلا الا بتحقق هذه الامور واستحال عقلا
تحققه بدون هذه الامور فنقول لا نسلم الاستحالة العقلية لانا وان نرى في الاسباب
الطبيعية وجود الروية عند تحقق هذه الشرايط وفقدانها ان شي منها الا انه لا يلزم بمجرد ٢ عند فقدان ص
ذلك من فرض تحقق الروية بدون هذه الشرايط محال وكل ما كان كذلك لا يكون
محالا عقليا وان اراد ان في العادة جرى تحقق المشروط الذي هو الروية عند حصول هذه
الشرايط ومحال عادة ان يتحقق الروية بدون هذه الشرايط مع جوازه عقلا فلا نزاع
للاشاعرة في هذا بل غرضهم اثبات جواز الروية عقلا عند فقدان الشرايط ومن ثم
تراهم يقولون ان الروية بدون هذه الشرايط مع جوازه عقلا فلا نزاع للاصحاب غرا
في هذا بل غرضهم اثبات جواز الروية عقلا عند فقدان الشرايط امر يخلقه الله في الحي
ولا يشترط بضوء ولا مقابلة ولا غيرهما من الشرايط التي اعتبرها الفلاسفة وغرضهم نفي
الشرطية ما ذكرنا لا انهم يمنعون جريان العادة على ان تحقق الروية انما يكون عند تحقق
هذه الشرايط ومن تتبع قواعدهم علم انهم يحيلون كل شي الى ارادة الفاعل المختار
وعموم قدرته ولا يعتبرون في خلق الاشيا توقفه على الاسباب الطبيعية كالفلاسفة
ومن يلحق بهم فضلا انهم كالمعتزلة ومن تابعهم فحاصل كلامهم ان الله تعالى قادر على ان يخلق
الروية في الحي مع فقدان هذه الشرايط وان كان هذا خرقا للعادة فاين هذا من السفسطة
وانكار المحسوسات والمكابرة التي نسب هذا الرجل اليهم وسياتي عليك باقي
التحقيقات انتهى كلام الناصب اقول فيه نظر من وجوه اما اولا فلان حاصل
كلام المص قدس سره في هذا المقام دعوى البداهة ومرجع رد الناصب الظاهر وترديده

المردود

١٥

المردود منع البداهة وهو مكابرة لا يشك فيها عاقل كما قال المص وكثيرا ما اجاب عن مثل
هذا المنع بانه مكابرة لا يستحق الجواب او لا يلتفت اليها كما اجاب به صاحب المواقف
عن مناقشة من قدح في حجية الاجماع وغيره عن غيرها والحاصل انا لا نثبت اشتراط الامور
المذكورة في الروية بدليل حتى يتجه ايراد المنع والنقض على مقدماته بل نقول ان بديهة
العقل الصريح يقتضيه كما اجاب بمثله افضل المحققين قدس سره في نقد المحصل عن شبهة
من استشكل حكم الحس ونسبه الى الغلط حيث قال لو اثبتنا صحة الحكم بثبوت
المحسوسات في الخارج بدليل لكان الامر على ما ذكره لكنا لم نثبت ذلك الا بشهادة
العقل من غير رجوعه الى دليل فليس لنا ان نجيب عن هذه الاشكالات انتهى وقال
المص فيما سيجي من مسئلة بقاء الاعراض ان الاستدلال على نقيض الضروري باطل
كما في شبه السوفسطائية فانها لا تسمع لما كانت الاستدلالات في مقابلة
الضروريات انتهى ولو سلمنا انه يمكن ذلك لعموم قدرته تعالى لكنه خارج عن محل النزاع
اذ النزاع في ادراك الباصرة بالآلة المشهورة والقوة المودعة فيها والحاصل ان الروية
لها معنى معروف لا يتصور الا بان يكون المرئي في جهة والرائي له حاسة فلو اطلقوا
الروية على معنى آخر غير المعنى المشهور كالانكشاف التام والابصار بغير تلك القوة
فنسلم انه يمكن ذلك امكانا عقليا لكن يصير به النزاع لفظيا وهو كما ترى واما ثانيا
فلان ما نقله عن الاشاعرة من انهم بنوا مسئلة الروية ونحوها على ما اسسوه
من احالة كل شي الى ارادة الفاعل المختار وعموم قدرته ولا يعتبرون في خلق الاشياء
توقفه على الاسباب الطبيعية بل الواجب تعالى مع ارادته كاف فيها حقيقة بحيث
لو فرض انتفاء جميع ما يتوهم ان له مدخلا فيها بحسب الظاهر من ساير العلل لم يلزم
الاختلال في تلك الموجودات والعدمات حتى انه يجوز ان يتحقق الاحتراق في شي
بدون النار اذا اراد الله تعالى احتراق شي مما يقابله فاقول في ذلك الاساس اختلال
والبناء عليه محال وذلك لظهور استلزامه محالا ظاهرا وهو عدم توقف تحقق
الكل على تحقق جزئه واللازم باطل اما بيان الاستلزام فلان تحقق الجزء جزء تحقق
الكل وكون الكل متوقفا على الجزء حقيقة ضروري بل اولي وكذا يستلزم عدم توقف
تحقق العرض على الجوهر ووجه الاستلزام بين مما بين وبطلان اللازم مما حكم به
بديهة العقل وان قال شرذمة قليلة لا يعتد بشانهم بقيام العرض بنفسه على انا
نقول بالانظر حصول معلول حادث لا يكون قبله حادث لجري العادة مع توهم
بحصول حادث كذلك وقال الخطيب الكازروني الشافعي في بعض تعليقاته ان
القول بان مذهب الاشعري ان لا شي من الاشياء يستلزم شيئا آخر وان
لا علاقة بوجه بين الحوادث المتعاقبة بعيد جدا فان وجود العرض يستلزم لوجود
الجوهر هذا والقول عاقل بان العرض يمكن وجوده بدون الجوهر كوجود حركت بدون متحرك

King Saud University
Copyright © King Saud University